



Banking Solvency And Its Impact on Credit Risk: An Analytical Study Of A Sample Of The Iraqi Private Banking Sector

Dr. Saad Majeed Al-Janabi^{1*} and Mr. Ahmed Hadir Abd²

^{1,2} *Al-Muthanna University / College of Administration and Economics / Department of Business

ABSTRACT

This research has dealt with an important aspect of the banking business, represented in banking solvency and credit risk. This work aims to analyze the extent of interaction between banking solvency and credit risk to know the nature of the relationship between them as well as know the ability of the research sample banks to pay long- and short-term obligations. This research assumes that bank solvency affects credit risks based on statistical and financial methods represented by financial ratios (for bank solvency and credit risk). The statistical program SPSS (V. 26) has been utilized to analyze the data. To know the effect of bank solvency on the credit risk of private commercial banks of the research sample, a sample of private Iraqi commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange and consisting of (5) banks belonging to a community consisting of (43) banks for the period from (2011) to (2020) and after addressing the theoretical side of the research. Also, this study has presented the practical side to reach a set of conclusions. Thus, based on multiple linear regression, this research has found a significant effect of solvency indicators on credit risk. The researchers have recommended a set of recommendations to banks, and the research sample, including the conscious use of credit risk indicators by analyzing market trends and knowing interest rate changes. Also, the behavior and tastes of customers and the extent to which they avoid fluctuations in returns that the bank is likely to be exposed to. Moreover, this analysis can improve the bank's work and use it to its advantage.

Keywords: Solvency , Return on Equity.

Received:15/8/2022

Accepted:5/10/2022

Published:31/12/2022

*Corresponding Author: saad_majeed@mu.edu.iq

الملاءة المصرفية وتأثيرها في المخاطرة الائتمانية دراسة تحليلية لعينة من القطاع المصرفي العراقي الخاص

الباحث: أحمد حاضر عبد²

أ.م.د. سعد مجيد الجنابي^{1*}

^{1,2} جامعة المثنى / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية.

المستخلص

تناول هذا البحث جانب مهم من جوانب العمل المصرفي والذي يتمثل بالملاءة المصرفية والمخاطرة الائتمانية، اذ يهدف الى تحليل مدى التفاعل بين الملاءة المصرفية والمخاطرة الائتمانية من اجل معرفة طبيعة العلاقة بينهما فضلا عن معرفة قدرة مصارف عينة البحث على سداد التزامات الطويل والقصير الاجل، اذ افترض هذه البحث بأن الملاءة المصرفية تؤثر في المخاطر الائتمانية بالاعتماد على الاساليب الاحصائية والمالية المتمثلة بالنسب المالية (للملاءة المصرفية والمخاطرة الائتمانية) والبرنامج الاحصائي SPSS v.26 من اجل معرفة تأثير الملاءة المصرفية في المخاطرة الائتمانية للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث، اذ استعملت عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتكونت من (5) مصارف تنتمي الى مجتمع يتكون من (43) مصرف للمدة من (2011) الى (2020) وبعد تناول الجانب النظري للبحث، عرض البحث الجانب التطبيقي من اجل الوصول الى مجموعة من الاستنتاجات، وبالاعتماد على الانحدار الخطي المتعدد فقد توصل البحث الى وجود تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات الملاءة المصرفية في المخاطرة الائتمانية، واوصى الباحث جملة من التوصيات للمصارف عينة البحث منها : الاستعمال الواعي لمؤشرات المخاطر الائتمانية عن طريق تحليل اتجاهات السوق ومعرفة تغيرات اسعار الفائدة فضلا عن معرفة سلوك واذواق الزبائن ومدى تجنبهم للتقلبات في العوائد التي من المحتمل ان يتعرض لها المصرف والاستفادة من هذا التحليل من اجل تحسين عمل المصرف واستعماله لمصلحته.

الكلمات المفتاحية : الملاءة المصرفية، المخاطرة الائتمانية .

المقدمة :

تلعب الملاءة المصرفية دوراً مهماً وفعالاً في تحقيق الاستقرار للمصارف من خلال التزام هذه المصارف بالنسبة المحددة من قبل لجنة بازل الأولى والبنك المركزي الذي يعكس بدوره على ثقة الزبائن المتعاملين مع المصرف وبدرجة مخاطرة اقل من خلال ما يتوفر لدى هذه المصارف من القدرة على سداد الالتزامات قصيرة وطويلة الاجل، سوف تركز اهمية هذا البحث على انه يجب ان يكون لدى المصارف مؤشرات ملاءة مالية قوية والذي يتم قياسها بمؤشر كفاية رأس المال وبالاعتماد على المؤشرات التقليدية له والتي تتمثل بـ (نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع ، نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات، نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات الخطرة، نسبة رأس المال الممتلك الى الاستثمارات المالية ، نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض) اذ تستطيع المصارف من خلالها تجاوز المخاطرة المصرفية والمتمثلة بالمخاطرة الائتمانية التي تواجهها .

ثالثاً: اهداف البحث:

يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

1- تحليل مدى التفاعل بين الملاءة المصرفية والمخاطرة الائتمانية من اجل معرفة طبيعة العلاقة بينهما.

2- تحليل مؤشر كفاية رأس المال لمعرفة قدرة رأس المال الممتلك للمصارف عينة البحث على الوفاء بالالتزامات اتجاه المودعين خلال مدة البحث .

رابعا : فرضية البحث:

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمؤشرات الملاءة المصرفية في المخاطرة الائتمانية للمصارف عينة البحث.

خامسا : الحدود المكانية و الزمنية للبحث:

تتمثل الحدود المكانية للبحث في تجربة المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وللمدة من (2011-2020).

المطلب الثاني: الجانب الفكري للملاءة المالية

والمخاطرة الائتمانية:

اولاً : مفهوم الملاءة المصرفية : ان الوضع المالي لأي مصرف تجاري لا يعتمد على ما يتوفر لديه من موارد ذاتية (رأس المال المصرف) الذي غالبا ما يتميز بكونه عديم المرونة بسبب خضوعه لقرارات وسياسيات السلطات النقدية في البلد ، وانما يعتمد على قدرته في توفير موارد مالية تكون مصادرها متنوعة ، اذ يكون للمصرف القدرة على

بواجه القطاع المصرفي مثل غيره من المؤسسات المالية صعوبة في المحافظة على النسبة المحددة من الملاءة المصرفية والتي تحدد من قبل لجنة بازل والبنك المركزي العراقي فضلاً عن ذلك فإن المصارف تواجه كل انواع المخاطرة ومن هذه المخاطرة (المخاطرة الائتمانية) وهذا يتطلب من المصارف اتخاذ الاجراءات التحوطية بهدف المحافظة على النسبة المحددة من الملاءة المصرفية فضلاً عن السيطرة على المخاطرة الائتمانية وهذا يكون من خلال تطوير النظام المصرفي لكون النظام المصرفي المتطور يعكس قدرة الجهاز المصرفي على الاحتفاظ بملاءة مصرفية مناسبة بعيداً عن زيادتها وانخفاضها بشكل مفرط فوق النسبة المحددة لان الزيادة المفرطة تشير الى تعطيل الموارد التي يمتلكها المصرف ومن ثم يجعل المصارف تعجز عن الوفاء بالتزاماتها المالية اتجاه دائنيها مما يعني افلاسها وخروجها من السوق المالي ، لذلك اصبحت الملاءة المصرفية والمخاطرة الائتمانية من المواضيع المهمة في العمل المصرفي وتعد من التحديات التي تواجهها المصارف مما يتطلب دراستها، لذا فإن هذه البحث يسعى الى ان تكون المصارف التجارية محافظة على النسبة المحددة من قبل لجنة بازل والبنك المركزي العراقي فضلاً عن السيطرة على المخاطرة الائتمانية من خلال استعمال احد النماذج الكمية والاحصائية على عينة من المصارف التجارية الخاصة .

المطلب الاول : منهجية البحث

اولاً : مشكلة البحث :

تعد النسبة المحددة من الملاءة المصرفية مهمة لكونها تمثل احد الركائز التي تعتمد عليها المصارف التجارية الخاصة من اجل مواجهة المخاطرة المصرفية وتحديداً المخاطرة الائتمانية، ونتيجة ذلك نجد ان بعض المصارف التجارية العراقية تواجه صعوبة في المحافظة على نسبة الملاءة المصرفية المحددة والتي تكون في الغالب مرتفعة مما انعكس على تراجع أدائها ، وتتلخص مشكلة البحث في طرح التساؤل الاتي :

هل ان الملاءة المصرفية بمؤشراتها تؤثر في المخاطرة الائتمانية للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث ؟

ثانياً : اهمية البحث :

ثانيا : بعض المفاهيم المرتبطة بالملاءة المصرفية : هناك بعض المفاهيم التي ترتبط بالملاءة المصرفية منها العسر المالي ، اليسر المالي ، الافلاس :

1- اليسر المالي: يعد مفهوم اليسر المالي مرادف لمفهوم الملاءة المصرفية والذي يعني ان المصرف تكون لديه القدرة على سداد التزاماته في الاجل الطويل وهناك نوعين من اليسر المالي هما:

• **اليسر المالي الحقيقي أو القانوني أو الفعلي :** يعني قدرة المصرف على الوفاء بجميع التزاماتها تجاه الغير في حالة توقف النشاط او تصفية موجوداتها تصفية فعلية .

• **اليسر المالي التقني او الفني :** يعني قدرة المصرف على سداد جميع التزاماته في الاجل القصير من خلال ما يتوفر لديه من موجودات سائلة .

من خلال ما ذكر انفاً فإن اليسر المالي الحقيقي او القانوني مرتبط بملاءة المصرف في المدى الطويل وهذا يتعارض مع بقاء المصرف واستمراره في ممارسة اعماله ، بينما اليسر الفني او التقني مرتبط بالملاءة المصرف في الاجل القصير وهذا ما يجعلها اكثر ملائمة لاستمرار نشاط المصرف (كريمة ومنال، 2015: 52) .

2-العسر المالي : يقصد به المرحلة التي يعتذر فيها المصرف عن مواجهة التزاماتها المستحقة في تاريخ استحقاقها ، الامر الذي يجعل المصرف يخسر خيار الاستدانة وكذلك عدم الاستفادة من الفرص المتوفرة على مستوى الامد البعيد . وبذلك فالعسر المالي يعرف بأنه عدم تمكن المصرف من الوفاء بجميع التزاماته اتجاه الغير ، (أبو شهاب، 2018: 13) .

وهناك مفهومان للملاءة المالية يتمثلان بالاتي(عبد الستار ، 2008: 518):

• **المفهوم الاول :** يتمثل بالعسر المالي الفني ويوضح الحالة التي تكون فيها المصرف ليس لديه القدرة على سداد الالتزامات التي بذمته بالرغم من ان مجموع موجوداته يفوق مجموع مطلوباته بمعنى ينشأ العسر المالي الفني حينما يكون المصرف في حالة ازمة سيولة حادة ناتجة عن قلة تدفقاته النقدية الداخلة من نشاطه او ناتجة عن قلة ربحيته ، ولان مجموع الموجودات يفوق اجمالي المطلوبات فإن المصرف بإمكانه ان يتجاوز ذلك دون الوصول لمرحلة الافلاس .

استثمارها من اجل تحقيق اهدافه، وتوضح اهمية هذه الموارد الخاصة بالمصارف من خلال عدة تعاريف للملاءة المالية التي تعني ان تكون المؤسسة المالية قادرة على سداد الالتزامات المترتبة عليها في حالة توقف النشاط او التصفية (عبد الحميد وكاظم، 2020: 351).

ويرى بعضهم الملاءة المصرفية بأنه المصرف لديه القدرة على الوفاء بالتزاماته المالية في حالة تصفية المصرف على المدى القصير والطويل أي ان الملاءة المصرفية هي قدرة المصرف على سداد جميع ديونه (Isa & Mahardika, 2021:44) .

وهناك صعوبة في التمييز بين الملاءة المصرفية والسيولة اذ يرى العديد من الباحثين بأن السيولة هي الملاءة ولكن في الحقيقة بأن السيولة هي نوع من انواع الملاءة المصرفية وتكون في الاجل القصير اذ ان الفرق بينهما يكمن في حقيقة هي ان المصرف الذي تتوفر لديه السيولة لا يعني انه قادر على الوفاء بالتزاماته في حين لا يعني المصرف الميسور بأنه سائل ، وترتبط السيولة والملاءة المصرفية في حقيقة تتمثل في التخلف عن السداد اذ تحدث مشكلة السيولة عندما يواجه المصرف تدفق نقدي مؤقت في حين تحدث مشكلة الملاءة المصرفية عندما يكون المصرف غير قادر على الوفاء بالالتزامات من خلال موجوداته حتى لو بيعت جميع موجوداته فإنه يبقى غير قادر على ذلك وعليه فان السيولة تعني بانها قدرة المصرف على سداد الالتزامات في الاجل القصير (3: 2015, Muthoni) .

ومن وجهة نظر اخرى فان الملاءة المصرفية تقيس مبلغ الدين والتزامات و المصاريف الأخرى المستخدمة في أعمال المصرف فيما يتعلق بمبلغ حق الملكية المستثمر في المصرف، اذ توفر نسب الملاءة المصرفية مؤشرا لقياس قدرة المصرف على سداد جميع التزاماته المالية من خلال بيع جميع موجوداته المالية فضلا عن كونها مؤشر جيد لقدرة على مواصلة اعماله ومن ثم فإن الملاءة المصرفية ضرورية لاستمرار عمله على المدى الطويل والقصير، اذ يلاحظ بأن الملاءة المصرفية هي نسبة تستخدم لقياس قدرة المصرف على الوفاء بجميع الالتزامات التي تكون في الاجل الطويل ، اذ تظهر قدرة المصرف على سداد ما بذمته من التزامات المالية في حالة تصفية موجوداته (Putri, 2021:6) .

(Raj&

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفنية و الادارية والاستثمارية.

ويرى الباحثان بان العوامل الداخلية يمكن لادارة المصرف ان تتخذ الاجراءات التي تستطيع من خلالها ان تسيطر على المخاطرة وتحد منها بينما العوامل الخارجية عوامل تكون عامة بحيث تصيب جميع المصارف ولايمكن لادارة المصرف السيطرة عليها بل تتخذ الاجراءات التي من شأنها ان تقلل من مخاطرها .

رابعاً: العلاقة بين الملاءة المصرفية وكفاية راس المال :

اختلفت الادبيات حول مفهوم الملاءة

المصرفية وكفاية رأس المال منهم من يرى بان الملاءة المصرفية هي كفاية رأس المال ومنهم من يجد اختلاف بينهما وفي الحقيقة هناك فرق بين الملاءة المصرفية وكفاية رأس المال اذ تم التطرق الى مفهوم الملاءة المصرفية للمصارف في بداية المبحث والتي تعني بأنها قدرة المصرف على سداد الالتزامات طويلة الاجل في تاريخ الاستحقاق اذ يهتم المساهمون والدائنون وحاملي السندات بموضوع الملاءة المصرفية للمصرف وتحديدًا في الاجل الطويل (Tabash & Ismail, 2017:4).

ويعد الهدف الاساسي من الملاءة المصرفية هو تحقيق التوازن بين المخاطرة التي يتوقع المصرف حدوثها وحجم راس ماله بمعنى ان رأس المال الذي يستطيع تجاوز المخاطرة فأن يتمكن من تحقيق ربحية للمصرف فضلاً عن استمراره بمزاولة اعماله (غزالي وصغيري، 2020: 509)، لذلك قامت السلطات الرقابية بوضع مقاييس مختلفة للملاءة المالية كان من ابرز تلك المقاييس واهمها هو معيار كفاية رأس المال الذي أُقرّ من قبل لجنة بازل في عام 1988 اذ تم تطبيق هذا المعيار على (100) دولة (المالكي وسعيد ، 2013: 222).

ويعد مؤشر كفاية رأس المال احد المقاييس المهمة لقوة وسلامة المصرف في جميع انحاء العالم اذ عرف كفاية رأس المال بأنه مقياس مهم لسلامة وصحة المصارف ومؤسسات الايداع لانها تمثل حاجزاً او مستنداً لامتناس الخسائر التي يتعرض لها المصرف وكفاية راس المال هو اختصار الحرف الاول (C) من كلمة (CAMELS) في اللغة المصرفية (Abba& et al , 2018: 2).

وعرف كفاية رأس المال بأنها الاموال المطلوبة من قبل المصرف بهدف تسهيل العمليات التجارية

• المفهوم الثاني : يتمثل بالعسر المالي الحقيقي ويوضح الحالة التي تكون فيها المصرف ليس لديه القدرة على الوفاء بالتزاماته بالإضافة الى ذلك فأن مجموع موجوداته يقل عن مجموع مطلوباته، وهذا يدل على ان المصرف يكون قريبة جدا من ان يصل الى حالة الافلاس بحيث يكون عاجز عن الوفاء بالتزاماته بالإضافة لكونه يعاني من تراكم الخسائر التي جعلت مجموع موجوداته يقل عن مجموع مطلوباته ، بمعنى حتى لو قام المصرف ببيع ما لديه من موجودات فإنه يكون غير قادرة على سداد التزاماته كافة.

3-الافلاس : يعد الافلاس من المواضيع القديمة والمهمة للشركات حيث سعت الدراسات الى تحديد الافلاس الخاص بالشركات بالاعتماد على المقاييس المحاسبية والمالية المتوفرة ومن خلال استعمال التحليل المالي من اجل معرفة الافلاس و بالاعتماد على البيانات المنشورة سنويا (etal, 2017:2) Acosta-González &) وعليه يمكن تعريف الافلاس من الناحية القانونية بأنها حالة الافلاس القضائي التي تصيب المصرف وتجعله غير قادرة على سداد ديونه في تاريخ استحقاقها اذ يُعلن في هذه الحالة بأن المصرف في حالة افلاس من خلال حكم صادر من المحاكم الخاصة لغرض تصفية موجوداته وبيعها وسداد ديونه (بحيث، 2015: 5)، ومن خلال ما ذكر انفاً فان الافلاس يعني عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في تاريخ استحقاقه (العززي، 2011: 11).

ثالثاً : العوامل المؤثرة في الملاءة المصرفية :

توجد العديد من العوامل التي من شأنها ان تؤثر في مقدرة المصرف المالية وفي اوضاعه الاقتصادية بحيث تنعكس على ملاءته المالية ومن هذه العوامل هي (بثينة، 2017 : 39) ; (الجنابي، 2014 : 64):

1- العوامل الداخلية: - هي العوامل التي تظهرها قائمة المركز المالي والتي يمكن للمصرف السيطرة عليها والمتمثلة في رأس مال المصرف بالإضافة الى الاحتياطات الالزامية (احتياطات رأس المال) والاحتياطات الاختيارية الحرة للمصرف .

2 - العوامل الخارجية: - هي عوامل متغيرة تؤثر في الملاءة المصرفية للمصرف ويصعب التحكم فيها من قبل ادارة المصرف لأنها خارجة عن سيطرته الا ان المصارف تأخذ الاحتياطات كافة من اجل تخفيف أثر هذه العوامل على سير أعمالها وانشطتها، حيث تتمثل هذه العوامل بالعوامل

يعني بأنه المصرف لديه القدرة على مواجهة الخسائر المتوقعة ومنع حدوثها ومن خلالها تتمكن ادارة المصرف من معرفة الملاءة المصرفية لذلك لا بد ان يتم التطرق الى كفاية راس المال ومؤشرات قياسها، وبناءاً على ذلك اعتمد الباحثان على المؤشرات التقليدية لكفاية رأس المال :

1- نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع :
تعد من اقدم النسب المستعملة في قياس مدى كفاية راس المال ، اذ تم استعمال هذه النسبة في 1914 و تشير في الحالة التي تكون فيها مرتفعة على زيادة قدرة المصرف على حماية ودائع المودعين من المخاطرة المتوقعة والعكس صحيح وتحسب كما في المعادلة الآتية (الاسدي ، 2017: 53):

راس المال الممتلك

نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع =

مجموع الودائع

المصرف على رأس المال الممتلك في تغطية الخسائر المتوقعة من اجمالي موجوداته وتحسب كما في المعادلة الآتية (البديري، 2016: 21):

راس المال الممتلك

نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات =

مجموع الموجودات

السائلة مثل القروض والاوراق المالية ، و كلما زادت قيمة رأس المال الممتلك الى مجموع موجودات المصرف زاد الربح الذي يتحقق للمصرف والعكس صحيح ويتحسب هذه النسبة كما في المعادلة الآتية (Mamahit & Sumiyarsih,) 2018: 79-81:

راس المال الممتلك

نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات الخطرة =

مجموع الموجودات الخطرة

في تحمل الخسارة لذلك تسمى هذه النسبة بهامش الامان في مقابلة المخاطرة الناتجة عن الاستثمارات وتسنثنى منها الاوراق الحكومية قصيرة الاجل وحوالات الخزينة لكونها خالية من المخاطرة وتحسب هذه النسبة كما في المعادلة الآتية (مجد واخرون، 2013: 28):

راس المال الممتلك

نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الاستثمارات المالية =

اجمالي الاستثمارات المالية

المال الممتلك في مواجهة المخاطرة التي تتعلق باسترجاع جزء من الأموال التي استثمرت في

بصورة سليمة على مدى مدة من الزمن وكذلك يعرف بأنه توفير رأس المال الكافي من اجل منع المصرف من الفشل من خلال استيعاب الخسائر المحتملة ومنع حدوثها (Mutumira, 2019: 174). ويتفق (الاسدي) مع الرأي القائل بأن كفاية رأس المال هو مقياس مهم للملاءة المالية للمصرف اذ عرف كفاية رأس المال الطرق التي يستخدمها مالكي المصرف وادارته من اجل تحقيق التوازن بين المخاطرة المتوقعة وحجم رأس المال ومن ثم يتمكن من خلاله التعرف على ملاءة المصرف المالية وعلى قدرته في تحمل الخسائر المتوقعة (الاسدي، 2017: 46).

لذا يستنتج الباحثان بان مؤشر كفاية راس المال هو المقياس الاهم للملاءة المالية للمصرف والذي

2- نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات : تقيس هذه النسبة متانة راس المال في تمويل الموجودات اي تشير الى مدى اعتماد

نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات =

3- نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات الخطرة : تقيس نسبة راس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات الخطرة لقياس قدرة المصرف على توليد صافي الدخل من خلال الاعتماد على مستوى معين من الموجودات الخطرة اي ان الموجودات الخطرة تكون مطروحا منها الموجودات

4- نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الاستثمارات المالية : هذه النسبة تقيس قدرة المصرف على استعمال راس ماله في مواجهة الخسائر التي تكون ناتجة عن الاستثمار دون المساس بأموال المودعين حيث فاذا كانت هذه النسبة ضعيفة تشير الى ان المصرف معتمد على الودائع

نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الاستثمارات المالية =

5- نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض : هذا المؤشر يقيس قدرة المصرف على استعمال رأس

باسترجاع الاموال المستثمرة في القروض والعكس صحيح ويتم حساب هذه النسبة كما في المعادلة الاتية (البيديري، 2016: 21):

راس المال الممتلك

نسبة راس المال الممتلك الى اجمالي القروض =

اجمالي القروض

ب - مخاطر التداول خارج الميزانية العمومية. والتي تتمثل بأسعار الفائدة والعملات الأجنبية والاوراق المالية والسلع.

ج - مخاطر غير المتاجرة خارج الميزانية العمومية وتشمل هذه الضمانات العامة ، مثل الشراء الآجل للموجودات أو اوراق الدين المتعلقة بالمعاملات.

2. قياس المخاطرة الائتمانية:

توجد العديد من المؤشرات التي تستعمل في قياس المخاطرة الائتمانية التي يتعرض لها المصرف ومن هذه المؤشرات مؤشر نسبة اجمالي القروض الى اجمالي الموجودات اذ يعد من المؤشرات الشائعة التي تستخدمها المصارف في قياس المخاطرة الائتمانية التي تتعرض لها المصارف ، وتبرز اهمية هذا المؤشر من خلال قدرته على قياس وتحديد امكانية المصرف في تغطية المخاطرة الائتمانية من خلال الاعتماد على موجوداته او بعبارة اخرى مدى مساهمة الموجودات المصرفية في مواجهة تلك المخاطرة ويمكن قياسها كما في المعادلة الاتية (البيديري، 2016 : 147) ؛ (عبد الرضا واخرون، 2019: 391) :

القروض الممنوحة لزبائن المصرف ، اذ كلما ارتفعت نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض دل على ان المصرف لم يتوسع في منح القروض ومن ثم تنخفض المخاطرة المتعلقة

خامسا: الاسس الفكرية للمخاطرة الائتمانية

1. مفهوم المخاطر الائتمانية :

تشير مخاطر الائتمان إلى المخاطرة المرتبطة بأي نوع من انواع التخلف عن السداد والتي تكون مرتبطة بالأحداث الخاصة بالائتمان، مثل التغيرات في جودة الائتمان و نعني بمخاطر الائتمان بأنها عدم سداد القروض من قبل المقترضين من المصارف التجارية بمعنى ان المقترضين ليس لديهم القدرة على السداد ومن ثم حدوث التخلف عن السداد من قبلهم (Riyazahmed& Baranwal,2021:54-55).

وكذلك تعرف مخاطر الائتمان على أنها الموجودات المرجحة بالمخاطرة والخاصة بالمصارف ، وهي موجودات مصرفية مرجحة بالنسبة لمستويات مخاطر الائتمان النسبية لديها ووفقاً لبازل 1 ، يجب أن يمثل إجمالي رأس المال 8 ٪ على الأقل من مخاطر الائتمان للمصرف بالإضافة إلى ذلك ، تحدد اتفاقية بازل ثلاثة أنواع من مخاطر الائتمان (Datey& Tiwari,2014:897) :

أ - مخاطر الميزانية العمومية .

اجمالي القروض

مخاطر الائتمانية=

اجمالي الموجودات

اذ يشير الارتفاع في هذا المؤشر الى ارتفاع المخاطرة الائتمانية ومن ثم تزداد مخاطر عدم السداد والعكس صحيح.

المطلب الثالث : التحليل المالي والاحصائي

اولاً: التحليل المالي

1:- مؤشرات الملاءة المصرفية

أ- نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع : هذا المؤشر يتكون من خلال قسمة رأس المال الممتلك / اجمالي الودائع ، يبين هذا المؤشر في حالة الارتفاع الى ان المصرف لديه تكون لديه القدرة على حماية ودائع المودعين من المخاطرة المتوقعة والعكس صحيح ، ومن خلال الجدول (1) للمصارف عينة البحث للمدة من (2011-2020) اتضح بأن معدل العام للسوق (1.427) وبانحراف معياري (1.113) ومن الجدول ادناه تبين بأن المصارف

التي حققت نسبة راس المال الممتلك الى اجمالي الودائع يساوي او اعلى من المعدل العام للسوق هي كل من (مصرف الموصل للتنمية والاستثمار 2.196، مصرف سومر التجاري 2.958) وهذا يعني ان اداء هذه المصارف جيد واعلى من مستوى اداء المعدل العام للسوق، اما بالنسبة للمصارف التي حققت نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع ادنى من معدل العام للسوق هي ثلاثة مصارف (مصرف الخليج التجاري 0.991، مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار 0.712، مصرف بغداد 0.277) وهذا يشير الى ان قدرة المصرف منخفضة في حماية ودائع المودعين من المخاطرة المتوقعة، ومن خلال الجدول ادناه نجد بأن المصارف عينة البحث مجتمعة حققت اعلى معدل عام للسوق في سنة (2020) اذ بلغ (2.087) والانحراف المعياري لها

وبانحراف معياري بلغ (0.532) وهذا يعني ان رأس المال الممتلك غير قادر على تغطية الخسائر المتوقعة في اجمالي الودائع وتتمثل باقي السنوات كما موضح في الجدول ادناه.

بلغ (1.766) وهذا يشير الى ان المصارف لديها القدرة على حماية ودائع المودعين من المخاطرة المتوقعة، بينما اقل معدل عام للسوق حققته مصارف عينة البحث في سنة (2013) اذ بلغ (0.701)

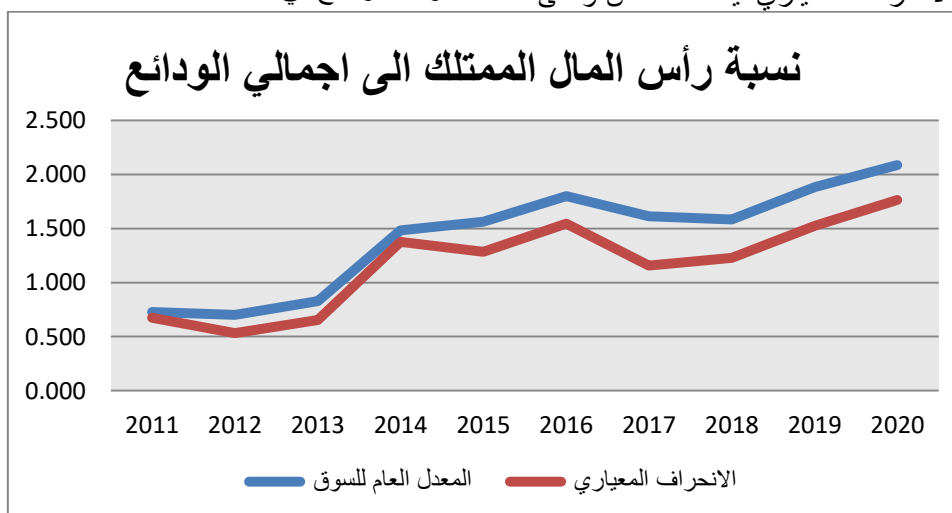
جدول (1) تحليل نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع للمدة (2011-2020)

ت	المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
1	مصرف الخليج التجاري	0.545	0.572	0.729	0.760	0.786	0.744	1.207	1.350	1.522	1.699	0.991
2	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.273	0.305	0.367	0.857	0.835	1.080	0.805	0.623	0.985	0.993	0.712
3	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.569	0.918	0.969	3.679	3.036	2.892	2.688	2.278	2.263	2.666	2.196
4	مصرف بغداد	0.200	0.198	0.209	0.196	0.299	0.342	0.388	0.339	0.341	0.259	0.277
5	مصرف سومر التجاري	2.047	1.512	1.869	1.920	2.862	3.948	2.980	3.324	4.298	4.816	2.958
	المعدل العام للسوق	0.727	0.701	0.829	1.483	1.564	1.801	1.613	1.583	1.882	2.087	1.427
	الانحراف المعياري	0.676	0.532	0.654	1.377	1.283	1.547	1.156	1.229	1.524	1.766	1.113

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبلاستفادة من برنامج (Excel).

من المعدل العام للسوق ولكن اعلى من سنة (2012) التي انخفض المعدل العام للسوق فيها، بدء بعد ذلك في سنة (2013) بالارتفاع ولكن ادنى من المعدل العام للسوق وهذا يعني ان هذه المصارف تواجه صعوبة في حماية الودائع من المخاطرة المتوقعة ، وبدء المتوسط للسوق للسنوات (2014، 2015، 2016، 2017، 2018، 2019، 2020) بالارتفاع وهذا يدل على ان هذه المصارف قادرة على حماية ودائع المودعين من المخاطرة المتوقعة في هذه السنوات وكما موضح في الشكل ادناه.

الشكل (1) يوضح منحني المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع الذي يتكون من قسمة (رأس المال الممتلك/ مجموع الودائع) للمصارف التجارية العراقية الخاصة عينة البحث، يوضح المحور الافقي المدة الممتدة من(2011-2020) والتي يبلغ عددها (10) سنوات، في حين يمثل المحور العمودي لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع للمصارف عينة البحث، ويتبين من الجدول أعلاه ان متوسط السوق لسنة (2011) كان منخفض والانحراف المعياري ايضا منخفض وادنى



شكل(1) منحني المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الودائع

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبلاستفادة من برنامج (Excel).

مقداره (0.195) ، وتشير هذه النسبة الى قياس قدرة رأس المال الممتلك في تمويل الموجودات ، ومن خلال التحليل المالي تبين بان مصرف سومر التجاري هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة وبمقدار (0.684)، وهذا يشير الى ان رأس المال الممتلك

ب. نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات : يتكون هذا المؤشر من قسمة (رأس المال الممتلك / اجمالي الموجودات)، وبحسب الجدول (2) للمصارف عينة البحث تبين بان المعدل العام للسوق قد بلغ(0.457) وبانحراف معياري

ومن خلال الجدول ادناه نجد بأن المصارف عينة البحث مجتمعة حققت اعلى متوسط للسوق في سنة (2020) اذ بلغ (0.535) والانحراف المعياري لها بلغ (0.235) وهذا يشير الى ان رأس المال الممتلك يكون قادرا على مواجهة الخسائر في اجمالي الموجودات ، بينما اقل متوسط للسوق حققته مصارف عينة البحث في سنة (2011) اذ بلغ (0.335) وبانحراف معياري بلغ (0.184) وهذا يعني ان رأس المال الممتلك غير قادر على تغطية الخسائر المتوقعة في اجمالي الموجودات ومن ثم فإن مستوى هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق و تتمثل باقي السنوات كما موضح في الجدول ادناه.

يكون قادرا على مواجهة الخسائر في اجمالي الموجودات، اما المصرف الذي حقق نسبة ادنى من المعدل العام للسوق هو مصرف بغداد وبمقدار (0.198) وهذا يعني رأس المال الممتلك غير قادر على تغطية الخسائر المتوقعة من اجمالي موجوداته ، بينما المصارف التي حققت نسبة اعلى من المعدل العام للسوق هي (مصرف سومر التجاري ، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار) ، بينما المصارف التي حققت ادنى نسبة من المعدل العام للسوق هي (مصرف الخليج التجاري، مصرف الخليج التجاري ، مصرف بغداد) وتشير هذه النسبة الى انه من المحتمل انخفاض قدرة هذه المصارف على تغطية الخسائر المتوقعة في موجوداتها .

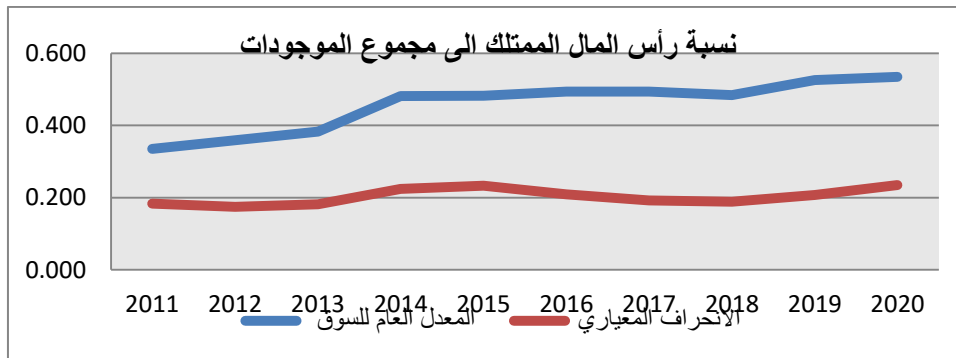
جدول(2) تحليل نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات للمدة (2020-2011)

ت	المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	متوسط
6	مصرف الخليج التجاري	0.334	0.351	0.389	0.424	0.397	0.396	0.532	0.544	0.559	0.601	0.453
7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.206	0.229	0.262	0.450	0.410	0.429	0.339	0.334	0.406	0.409	0.347
8	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.345	0.470	0.466	0.755	0.719	0.648	0.661	0.649	0.655	0.678	0.604
9	مصرف بغداد	0.159	0.159	0.165	0.160	0.173	0.236	0.254	0.239	0.242	0.196	0.198
10	مصرف سومر التجاري	0.631	0.587	0.633	0.619	0.714	0.759	0.686	0.655	0.769	0.789	0.684
	المعدل العام للسوق	0.335	0.359	0.383	0.482	0.482	0.494	0.494	0.484	0.526	0.535	0.457
	الانحراف المعياري	0.184	0.174	0.181	0.225	0.233	0.209	0.192	0.189	0.207	0.235	0.195

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبإستفادة من برنامج (Excel).

للسنوات (2011، 2012، 2013) كان منخفض والانحراف المعياري ايضا منخفض وهذا يعني ان رأس المال الممتلك غير قادر على تغطية الخسائر المتوقعة من اجمالي موجوداته ثم بدء ارتفاع متوسط السوق للسنوات من(2014 الى 2020) وهذا يشير الى ان رأس المال الممتلك يكون قادرا على مواجهة الخسائر في اجمالي الموجودات للمصارف عينة البحث وكما موضح في الشكل ادناه.

ويوضح الشكل (2) منحى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات من خلال قسمة (رأس المال الممتلك /مجموع الموجودات) للمصارف التجارية العراقية الخاصة عينة البحث، اذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من(2011-2020) والتي يبلغ عددها (10) سنوات، بينما يمثل المحور العمودي نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات مصارف عينة البحث، ويتضح من الجدول أعلاه ان متوسط السوق



شكل (2) منحى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبإستفادة من برنامج (Excel).

الموجودات الخطرة، بينما بقية المصارف حققت ادنى نسبة وهذا يشير الى انخفاض قدرة رأس المال الممتلك على مواجهة الخسائر الموجودات الخطرة . ومن خلال الجدول (3) نجد بأن المصارف عينة البحث مجتمعة حققت اعلى متوسط للسوق في سنة (2020) اذ بلغ (1.405) والانحراف المعياري لها بلغ (1.012)، وهذا يعني ان اداء هذا المصارف مجتمعة في سنة (2020) اعلى من المعدل العام للسوق وبذلك تكون قادرة على تغطية الخسائر في الموجودات الخطرة، بينما اقل متوسط للسوق حققته المصارف عينة البحث في سنة (2011) اذ بلغ (0.583) والانحراف المعياري لها (0.267) وهذا يشير الى انخفاض قدرة رأس المال الممتلك في هذه السنة على مواجهة الخسائر الموجودات الخطرة، وتتمثل باقي السنوات كما موضح في الجدول ادناه.

ت. نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات الخطرة: يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة صافي رأس المال الممتلك / اجمالي الموجودات الخطرة، وبحسب الجدول(3) للمصارف عينة البحث فإن المعدل العام للسوق بلغ (1.004) وبانحراف معياري مقداره (0.535) ، وهذا المؤشر يستخدم لقياس قدرة المصرف على توليد صافي الدخل من خلال الاعتماد على مستوى معين من الموجودات الخطرة، اذ كلما زادت قيمة رأس المال الممتلك الى مجموع موجودات المصرف الخطرة زادت مقدرته على مواجهة الخسائر والعكس صحيح ، ونجد ان المصارف التي حققت معدل يساوي او اعلى من المعدل العام للسوق لهذا المؤشر فقط (مصرف سومر التجاري) وهذا يشير الى ارتفاع مقدرة رأس المال الممتلك على مواجهة الخسائر في

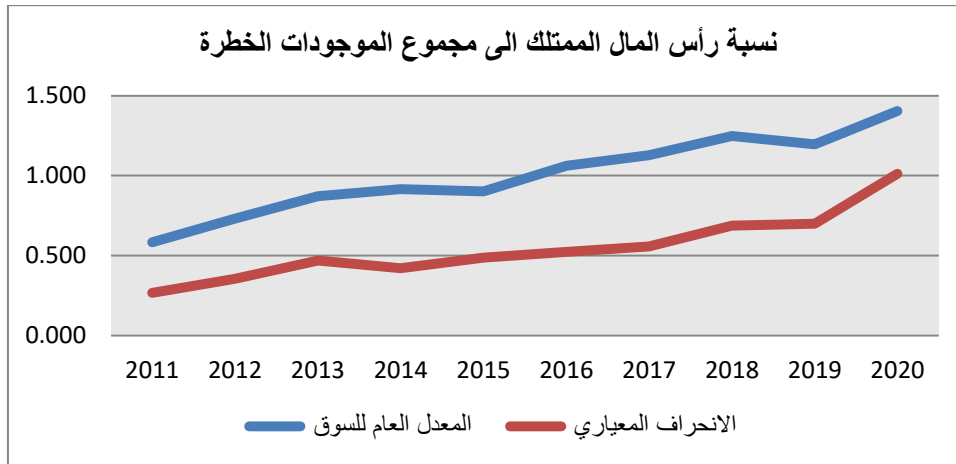
الجدول (3) تحليل نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات الخطرة للمدة (2020-2011)

متوسط المصارف	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	المصارف	ت
0.771	1.112	1.054	0.952	0.850	0.643	0.568	0.767	0.737	0.563	0.459	مصرف الخليج التجاري	6
0.737	0.801	0.807	0.821	0.765	0.893	0.792	0.921	0.576	0.529	0.462	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	7
1.042	1.212	1.097	1.194	1.114	1.088	1.138	1.027	1.079	0.828	0.642	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	8
0.561	0.723	0.619	0.821	0.812	0.739	0.396	0.350	0.388	0.424	0.334	مصرف بغداد	9
1.909	3.177	2.399	2.446	2.093	1.946	1.617	1.510	1.575	1.309	1.018	مصرف سومر التجاري	10
1.004	1.405	1.195	1.247	1.127	1.062	0.902	0.915	0.871	0.731	0.583	المعدل العام للسوق	
0.535	1.012	0.700	0.687	0.557	0.522	0.486	0.421	0.468	0.356	0.267	الانحراف المعياري	

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبلاستفادة من برنامج (Excel).

والشكل (3) يوضح منحنى متوسط السوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات الخطرة من خلال قسمة (رأس المال الممتلك / مجموع الموجودات الخطرة) ، اذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من(2011-2020) والتي يبلغ عددها (10) سنوات، بينما يمثل المحور العمودي نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات الخطرة للمصارف عينة البحث، ويتضح من الجدول أعلاه ان المتوسط للسوق للسنوات (2011، 2012،

2013، 2014، 2015) كان منخفض والانحراف المعياري ايضا منخفض وهذا يدل على ان قيمة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات الخطرة منخفضة ثم بدء المتوسط للسوق في السنوات (2016، 2017، 2018، 2019) بالارتفاع وهذا يدل على ان مستوى اداء هذا المصارف مجتمعة قادرة على تغطية الخسائر في الموجودات الخطرة، وكما موضح في الشكل ادناه.



شكل (3) منحنى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الموجودات الخطرة

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وباستفادة من برنامج (Excel).

من المعدل العام للسوق ، بينما بقية المصارف حققت ادنى نسبة لهذا المؤشر وهذا يشير الى ان هذه النسبة ضعيفة و تدل على ان هذه المصارف معتمدة على الودائع في تحمل الخسارة بالاستثمارات المالية وبذلك فإن مستوى اداء هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق.

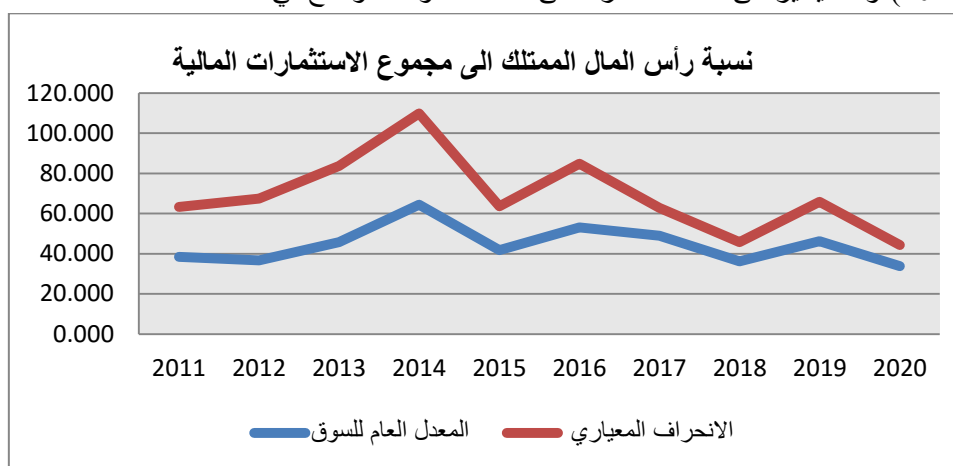
ومن خلال الجدول ادناه نجد بأن المصارف عينة البحث مجتمعة حققت اعلى متوسط للسوق في سنة (2014) اذ بلغ (64.314) والانحراف المعياري لها بلغ (109.791)، وهذا يشير الى التوسع في مجالات الاستثمارات المالية ومن ثم فإن اداء المصارف في هذه السنة اعلى من اداء المعدل العام للسوق ، بينما اقل متوسط للسوق حققته المصارف عينة البحث في سنة (2020) اذ بلغ (33.732) والانحراف المعياري لها (44.297) وهذا الانخفاض في هذه النسب تدل على ضعف قدرة المصارف في هذه السنة على استعمال رأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر التي تكون ناتجة عن الاستثمارات المالية وبذلك فإن مستوى هذه المصارف ادنى من المعدل العام للسوق، وتتمثل باقي السنوات كما موضح في الجدول ادناه.

ث. نسبة رأس المال الممتلك الى الاستثمارات المالية للمصارف عينة البحث : يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة رأس المال الممتلك / اجمالي الاستثمارات المالية، ومن خلال الجدول (4) للمصارف عينة البحث فإن المعدل العام للسوق بلغ (44.487) وبانحراف معياري مقداره (68.206) ، ويقيس هذا المؤشر قدرة المصرف على استعمال رأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر التي تكون ناتجة عن الاستثمارات المالية دون المساس بأموال المودعين فاذا كانت هذه النسبة ضعيفة تشير الى ان المصرف يعتمد على الودائع في تحمل الخسارة لذلك تسمى هذه النسبة بهامش الامان في مقابلة المخاطرة الناتجة عن الاستثمارات المالية، ومن خلال التحليل المالي تبين بان مصرف سومر التجاري هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه النسبة وبمقدار (162.980)، وهذا يشير الى ان الزيادة في هذه النسبة تدل على ان المصرف قادر على تغطية الاستثمارات المالية، اما المصرف الذي حقق نسبة ادنى من المعدل العام للسوق هو مصرف بغداد وبمقدار (1.696) وهذا يشير الى الضعف الكبير في مجالات الاستثمارات المالية ومن ثم فإن مستوى هذا المصرف اقل من المعدل العام للسوق، ونجد فقط مصرف سومر التجاري هو المصرف الوحيد الذي حقق نسبة اعلى

الجدول (4) تحليل نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الاستثمارات المالية للمدة (2020-2011)

ت	المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	متوسط المصارف
6	مصرف الخليج التجاري	0.912	8.308	4.692	4.439	1.925	2.266	3.879	4.719	5.075	5.044	4.126
7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	26.228	4.317	10.636	11.433	6.505	6.455	25.520	7.347	7.342	6.958	11.274
8	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	14.156	12.585	17.481	47.132	49.281	54.323	58.174	59.448	60.404	50.596	42.358
9	مصرف بغداد	0.753	0.867	0.710	0.643	1.037	2.738	2.950	2.929	2.677	1.651	1.696
10	مصرف سومر التجاري	150.120	157.114	194.849	257.926	149.790	199.531	153.885	106.331	155.845	104.410	162.980
	المعدل العام للسوق	38.434	36.638	45.674	64.314	41.707	53.063	48.882	36.155	46.269	33.732	44.487
	الانحراف المعياري	63.325	67.490	83.632	109.791	63.669	84.764	62.834	45.797	65.801	44.297	68.206

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبالإستفادة من برنامج (Excel).
 الشكل (4) يوضح منحى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الاستثمارات المالية من خلال قسمة (رأس المال الممتلك / اجمالي الاستثمارات المالية) ، اذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من(2011-2020) والتي يبلغ عددها (10) سنوات، في حين يمثل المحور العمودي نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الاستثمارات المالية مصارف عينة البحث، ومن الجدول أعلاه يتضح ان المعدل العام للسوق الخاص لسنتي (2011، 2012) وهذا يشير الى ضعف القدرة على استعمال رأس المال الممتلك في مواجهة الخسائر من قبل المصارف والتي تكون ناتجة عن الاستثمارات المالية وارتفع بعد ذلك في سنتي (2013-2014) ثم تراجع لينخفض في سنة (2015) بعد ذلك واصل الارتفاع في سنتي (2016-2017) وهذا يدل على التوسع في مجالات الاستثمارات المالية ومن ثم فأداء هذه المصارف اعلى من المعدل العام للسوق وانخفض هذا المؤشر في سنة (2018) بينما ارتفع في سنة (2019) ليتراجع بعدها في سنة (2020) ،وكما موضح في الشكل ادناه.



شكل (4) منحى المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الاستثمارات المالية
 المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبالإستفادة من برنامج (Excel).
ج : نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض للمصارف عينة البحث : هذا المؤشر يكون من خلال قسمة رأس المال الممتلك / اجمالي القروض، يتبين من الجدول(5) للمصارف عينة البحث للمدة من (2011-2020) ان المعدل العام للسوق العام بلغ (3.978) و بانحراف معياري مقداره (2.556) ويقاس هذا المؤشر قدرة المصرف على استعمال رأس المال الممتلك في مواجهة المخاطر التي تتعلق باسترجاع جزء من الأموال التي استثمرت في القروض الممنوحة لزبائن المصرف، اذ كلما ارتفعت نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض هذا يدل على ارتفاع هامش الامان الذي يوفره رأس المال الممتلك اتجاه القروض، والعكس صحيح وخلال هذه المدة نجد بأن المصارف التي حققت نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض يساوي او اعلى من المعدل العام للسوق هي كل من مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بلغ (8.347) هذا يدل على ارتفاع هامش الامان الذي يوفره رأس المال الممتلك اتجاه القروض او ان المصرف لم يتوسع في منح القروض ومن ثم تتخفف المخاطر المتعلقة باسترجاع الأموال المستثمرة في القروض، وتتمثل باقي السنوات كما

موضح في الجدول ادناه.

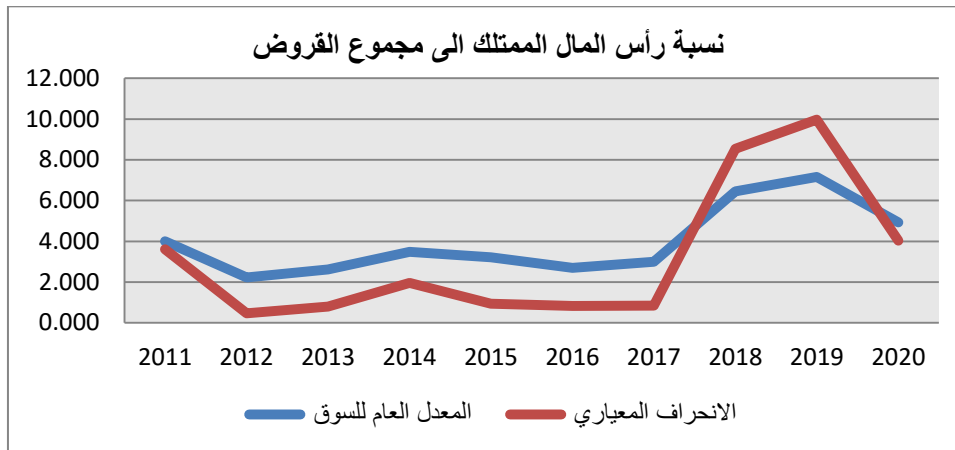
جدول (5) تحليل نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع القروض للمدة من 2011- 2020

ت	المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	متوسط
6	مصرف الخليج التجاري	9.947	2.449	3.653	6.776	4.315	1.982	2.307	2.240	2.193	2.213	3.807
7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	1.405	1.753	1.910	3.255	3.395	2.886	2.997	3.225	3.132	3.259	2.722
8	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	4.706	2.022	3.273	3.409	3.827	3.976	4.385	21.676	24.912	11.283	8.347
9	مصرف بغداد	1.096	1.956	1.895	1.877	2.006	1.922	2.307	1.583	1.519	1.453	1.761
10	مصرف سومر التجاري	2.881	2.938	2.351	2.082	2.556	2.738	2.974	3.559	4.005	6.432	3.252
	المعدل العام للسوق	4.007	2.224	2.616	3.480	3.220	2.701	2.994	6.457	7.152	4.928	3.978
	الانحراف المعياري	3.615	0.473	0.806	1.965	0.937	0.834	0.848	8.544	9.973	4.027	2.556

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وباستفادة من برنامج (Excel).

والشكل (5) يوضح منحني المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض من خلال قسمة (رأس المال الممتلك / اجمالي القروض) لعينة المصارف التجارية العراقية الخاصة، اذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من (2011-2020) والتي يبلغ عددها (10) سنوات، بينما يمثل المحور العمودي نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض مصارف عينة البحث، ويتضح من الجدول اعلاه ان متوسط للسوق لسنة (2011) كان اعلى من المعدل العام للسوق في سنة (2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017) وهذا يدل على ان المصارف توسعت في منح القروض، ثم ارتفع في السنوات (2018، 2019، 2020) وهذا يدل على ان المصرف لم يتوسع في منح القروض ومن ثم تنخفض المخاطر المتعلقة باسترجاع القروض ، وكما موضح في الشكل ادناه.

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وباستفادة من برنامج (Excel).



شكل (5) منحني المعدل العام للسوق لنسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وباستفادة من برنامج (Excel).

2- المخاطرة الائتمانية للمصارف عينة البحث: يتكون هذا المؤشر من خلال قسمة اجمالي القروض / اجمالي الموجودات، وبحسب الجدول (6) للمصارف عينة البحث نجد ان المعدل العام للسوق بلغ (0.153) وبانحراف معياري مقداره (0.045) ، وتبرز اهمية هذا المؤشر من خلال قدرته على قياس وتحديد امكانية المصرف في تغطية المخاطرة الائتمانية من خلال الاعتماد على موجوداته او بعبارة اخرى مدى مساهمة الموجودات المصرفية في مواجهة تلك المخاطرة، اذ يشير الارتفاع في هذا المؤشر الى ارتفاع المخاطرة الائتمانية ومن ثم تزداد مخاطر عدم السداد والعكس صحيح، ومن خلال تحليلنا وجدنا بان مصرف سومر التجاري هو اعلى المصارف تحقيقاً لهذه المعدل وبمقدار

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وباستفادة من برنامج (Excel).

المصارف لديها موجودات كافية تفوق حجم اجمالي القروض الممنوحة ومن ثم فإن المخاطرة الائتمانية لهذه المصارف تكون منخفضة.

ومن خلال الجدول ادناه نجد بأن المصارف عينة البحث مجتمعة حققت اعلى متوسط للسوق في سنة (2016) اذ بلغ (0.182) والانحراف المعياري لها بلغ (0.060)، وهذا يعني ان اداء هذه المصارف ضعيف وتواجهه مخاطر ائتمانية كبيرة اي ان المصارف عينة البحث قامت بزيادة القروض بشكل لا يتلاءم مع حجم موجوداتها مما جعلها عرضة للمخاطر الائتمانية ، بينما اقل متوسط للسوق حققته المصارف عينة البحث في سنة (2011) اذ بلغ (0.124) والانحراف المعياري لها (0.072) وهذا يعني ان هذه المصارف لديها موجودات كافية تفوق حجم اجمالي القروض الممنوحة ومن ثم فإن المخاطرة الائتمانية لهذه المصارف تكون منخفضة، وتتمثل باقي السنوات كما موضح في الجدول ادناه.

(0.227) وهذا يدل على ان المصرف توسع في منح القروض بالمقارنة مع حجم موجوداته، بينما حقق مصرف بغداد ادنى معدل بمقدار (0.116) وهذا يشير الى ان هذا المصرف لم يتوسع في منح القروض وكانت موجوداته عالية وقادرة على تغطية تلك القروض ومن ثم فإن المخاطرة الائتمانية لهذا المصرف منخفضة جدا ،اما عن المصارف التي حققت مخاطر ائتمانية تساوي او اعلى من المعدل العام للسوق هي (مصرف سومر التجاري بمعدل 0.227، مصرف الخليج التجاري بمعدل 0.164) وهذا يعني ان اداء هذه المصارف ضعيف وتواجهه مخاطر ائتمانية كبيرة اي ان المصارف اعلاه قامت بزيادة القروض بشكل لا يتلاءم مع حجم موجوداتها مما جعلها عرضة للمخاطر الائتمانية، بينما المصارف التي حققت ادنى معدل هي (مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار 0.129، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار بمقدار 0.129 ، مصرف بغداد بمعدل 0.116) وهذا يعني ان هذه

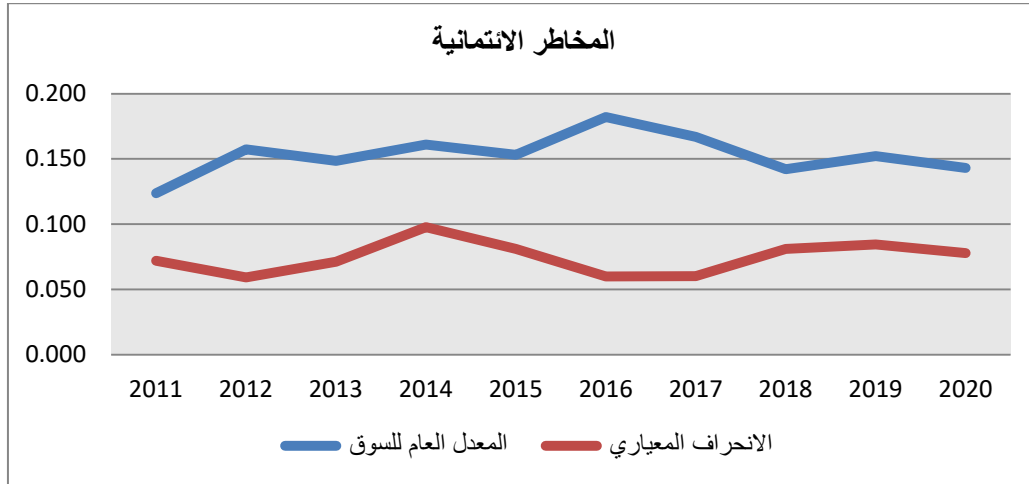
جدول (6) المخاطرة الائتمانية للمدة (2011-2020)

ت	المصارف	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
6	مصرف الخليج التجاري	0.034	0.143	0.106	0.063	0.092	0.199	0.230	0.243	0.255	0.272	0.164
7	مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار	0.147	0.131	0.137	0.138	0.121	0.149	0.113	0.104	0.129	0.125	0.129
8	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	0.073	0.233	0.142	0.221	0.188	0.163	0.151	0.029	0.026	0.060	0.129
9	مصرف بغداد	0.146	0.081	0.087	0.085	0.086	0.123	0.110	0.151	0.159	0.135	0.116
10	مصرف سومر التجاري	0.219	0.199	0.269	0.297	0.279	0.277	0.231	0.184	0.192	0.123	0.227
	المعدل العام للسوق	0.124	0.157	0.148	0.161	0.153	0.182	0.167	0.142	0.152	0.143	0.153
	الانحراف المعياري	0.072	0.059	0.071	0.098	0.081	0.060	0.060	0.081	0.084	0.078	0.045

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبلاستفادة من برنامج (Excel).

اعلى من المعدل العام للسوق وهذا يعني ان اداء هذه المصارف ضعيف وتواجهه مخاطر ائتمانية كبيرة اي ان المصارف عينة البحث قامت بزيادة القروض بشكل لا يتلاءم مع حجم موجوداتها مما جعلها عرضة للمخاطر الائتمانية ، وحققت بعد ذلك المصارف مجتمعة متوسطات للسوق منخفض في السنوات (2018، 2019، 2020) وهذا يعني ان هذه المصارف لديها موجودات كافية تفوق حجم اجمالي القروض الممنوحة ومن ثم فإن المخاطرة الائتمانية لهذه المصارف تكون منخفضة ، وكما موضح في الشكل ادناه.

والشكل (6) يوضح منحني المعدل العام للسوق للمخاطر الائتمانية من خلال قسمة (قسمة اجمالي القروض / اجمالي الموجودات) لعينة المصارف التجارية العراقية الخاصة، اذ يمثل المحور الافقي المدة الممتدة من (2011-2020) والتي يبلغ عددها (10) سنوات، بينما يمثل المحور العمودي المخاطرة الائتمانية للمصارف عينة البحث، ويتضح من الجدول اعلاه ان المتوسط للسوق لسنة (2011) كان منخفض واقل من المعدل العام للسوق ثم بدء بعد ذلك بالارتفاع في سنة (2012) ليتراجع بعد ذلك في سنة (2013) ويحقق معدل ادنى من المعدل العام للسوق لكن في سنة (2014، 2015، 2016، 2017) كان



شكل (5) منحني المعدل العام للسوق للمخاطر الائتمانية
المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية وبلاستفادة من برنامج (Excel).

ثانياً: التحليل الاحصائي:

1. ترميز متغيرات البحث على النحو التالي

أ: المتغير المستقل (الملاءة المصرفية)

1- نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع = X1

2- نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات = X2

3- نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات الخطرة = X3

4- نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي الاستثمارات المالية = X4

5- نسبة رأس المال الممتلك الى اجمالي القروض = X5

ب- المتغير التابع = \hat{y}

2. **فرضية البحث** : أفادت هذه الفرضية بوجود تأثير معنوي لمؤشرات الملاءة المصرفية في المخاطرة الائتمانية للمصارف عينة البحث، من خلال مؤشرات الملاءة المصرفية في المخاطرة الائتمانية، إذ استعمل الانحدار الخطي المتعدد في اختبار الفرضية، إذ يعني إن المخاطرة الائتمانية هو دالة لمؤشرات الملاءة المصرفية كما موضح في المعادلة ادناه:

$$\hat{y} = \alpha + \beta_1X_1 + \beta_2X_2 + \beta_3X_3 + \beta_4X_4 + \beta_5X_5$$

$$\hat{y} = 0.060 - 0.033X_1 + 0.393X_2 - 0.008X_3 + 0.000X_4 - 0.011X_5.$$

جدول (7) نتائج اختبار التأثير لفرضية البحث

متغيرات المستقلة	معامل التأثير β	اختبار T	مستوى المعنوية Sig.
الحد الثابت	0.060	2.902	0.006
X1	-0.033	-2.511	0.016
X2	0.393	5.805	0.000
X3	-0.008	-0.445	0.659
X4	0.000	2.695	0.010
X5	-0.011	-9.559	0.000
معامل التحديد R Square	0.792		
اختبار f	33.513		
مستوى المعنوية Sig. F	0.000		

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج SPSSV.26

(T) المحتسبة (2.902) وعند مقارنتها بنظيرتها الجدولية البالغة (1.684) وهي اكبر من (T) الجدولية، وبدرجة حرية مقدارها (49) ، وهذا ما أكده اختبار (Sig) التي افترضها الباحث بنسبة

يتبين من الجدول أعلاه (7) ان معامل الحد الثابت بلغ (0.060) فإذا كان المتغير المستقل يساوي صفر أي في حالة عدم وجود ملاءة مالية لمصارف القطاع الخاص عينة البحث فأن قيمة المتغير التابع (مخاطرة الائتمانية) يساوي (0.060)، إذ بلغت قيمة

الائتمانية) للمصارف الخاصة عينة البحث فعند زيادة (X5) بوحدة واحدة فإن ذلك يؤدي الى تخفيض (المخاطر الائتمانية) بمقدار (-0.011) وهو تأثير معنوي بمقدار (0.000) وهذا أكدته اختبار (Sig) نسبة الاحتمالية فهي اقل من (5%) وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم).

وقد فسر معامل التحديد (R^2) ما قيمته (0.792) من التأثيرات التي تحدث في (المخاطرة الائتمانية) وهذه التأثيرات ناتجة عن تأثير المتغير المستقل (الملاءة المصرفية للمصارف عينة البحث) اما التأثيرات الاخرى البالغة (0.208) تعود الى متغيرات اخرى لم تدخل ضمن هذا النموذج.

ويقاس اختبار F ومستوى المعنوية sig معنوية النموذج ككل اذ يلاحظ ان النموذج المقدر معنوي عند مستوى معنوية 5% فعند مقارنة F المحسوبة مع نظيرتها الجدولية نجدها اكبر اذ بلغت قيمتها (33.513) في حين بلغت F الجدولية (2.45) ، اما (مستوى المعنوية Sig. F) للنموذج ككل يمثل (0.000) وهي ليس اقل من مستوى المعنوية (5%) التي افترضها الباحث بل هي حتى اقل من (1%) (وعليه تقبل فرضية النموذج (الفرضية البديلة) وترفض فرضية العدم (الفرضية الصفرية) وهذا ينسجم مع ما هو متوقع للدراسة .

الاستنتاجات

1- تساعد الملاءة المصرفية المتوفرة لدى مصارف عينة البحث على زيادة ثقة المودعين الحاليين والمستقبليين المتعاملين مع المصارف.
2- نستنتج ان اغلب المصارف عينة البحث تعتمد على الملاءة المصرفية، اذ تشير نتائج التحليل المالي بأن هذه المصارف تتمتع بنسبة ملاءة مالية عالية بعد ما تم قياسها بمؤشرها الاول وهو كفاية رأس المال اذ تمثل الملاءة المصرفية للمصارف عينة البحث بأنها قدرة المصارف على سداد التزاماتها في الاجلين الطويل والقصير ويعتمد بذلك وبالدرجة الاساسية على ما تمتلكه هذه المصارف من رأس المال الذي تم تحديده كحد ادنى 250,000,000,000 دينار ..
3- تشير نتائج التحليل المالي الى ان مصرف سومر التجاري هو اعلى المصارف تعرضاً للمخاطر الائتمانية وهذا يدل على ان المصرف توسع في منح القروض بشكل لا يتلاءم مع حجم موجوداتها مما جعلها عرضة للمخاطر الائتمانية، بينما حقق مصرف بغداد ادنى متوسط بمقدار وهذا يشير الى ان

(5%) وبمستوى ثقة (95%)، اذ نلاحظ نسبة الاحتمالية (0.006) فهي اقل من (5%) .

ولتفصيل ذلك قام الباحث بتحليل اثر كل بعد من المتغير المستقل على المخاطرة الائتمانية

اما المتغيرات المستقلة فقد كانت ما بين تأثيرات طردية او عكسية اذ ان (X1) (نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع) لها تأثير عكسياً على المخاطرة الائتمانية لمجموعة المصارف عينة البحث فحينما تزداد نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الودائع (X1) بوحدة واحدة يصاحبه انخفاض (بالمخاطرة الائتمانية) مقداره (-0.033) ولكن له تأثير معنوي بمقدار (0.016) عند مستوى معنوية اقل من (5%) ، وهذا ما أكدته اختبار (Sig) نسبة الاحتمالية فهي اقل من (5%) وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم) وهذا ينسجم مع ما هو متوقع .

اما (X2) (نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات) له تأثير طردياً على المخاطرة الائتمانية فزيادة (X2) بوحدة واحدة يؤدي الى زيادة المخاطرة الائتمانية بمقدار (0.393) وله تأثير معنوي بمقدار (0.000) عند مقارنته بمستوى المعنوية (5%) وهذا ما أكدته اختبار (Sig) اذ كانت اقل من (5%) وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم) .

في حين نجد (X3) (نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الموجودات الخطرة) له تأثير عكسياً على المخاطرة الائتمانية فعند زيادة (X3) بوحدة واحدة يؤدي الى تخفيض المخاطرة الائتمانية بمقدار (-0.008) وهو تأثير غير معنوي بمقدار (0.659) عند مستوى معنوية اكثر من (5%) وهذا ما أكدته اختبار (Sig) نسبة الاحتمالية فهي اكثر من (5%) وبذلك نقبل الفرضية الصفرية (فرضية العدم) ونرفض الفرضية البديلة.

كذلك تأثير (X4) كان نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع الاستثمارات المالية له تأثير طردياً على المخاطرة الائتمانية فعند زيادة (X4) بوحدة واحدة فان المخاطرة الائتمانية تبقى ثابتة (0.000) وهو تأثير معنوي بمقدار (0.010) عند مقارنته بمستوى المعنوية (5%) وهذا أكدته اختبار (Sig) نسبة الاحتمالية فهي اقل من (5%) وبذلك نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية (فرضية العدم).

اما (X5) (نسبة رأس المال الممتلك الى مجموع القروض) فقد كان له تأثير عكسي في (المخاطر

- المصرف كان متحفظ في منح القروض بسبب اتباعه للسياسة الائتمانية المتشددة .
- 4 - ومن نتائج التحليل الاحصائي تبين بأن هنالك تأثير معنوي لمؤشرات الملاءة المصرفية في المخاطرة الائتمانية للمصارف عينة البحث.
- التوصيات**
- 1- نوصي الباحثين الاخرين بدراسة اثر الملاءة المصرفية في مؤشرات اخرى على عينات من قطاعات مختلفة لمعرفة مقدار التأثيرات في هذه المؤشرات.
- 2- على المصارف ان تقوم بتخفيض الملاءة المصرفية من خلال تخفيض مقياسها المتمثل بكفاية رأس المال وجعله يتلاءم مع معيار البنك المركزي الذي حدد نسبة (12%) وكذلك النسبة المحددة من قبل لجنة بازل والتي نسبتها (8%) لان احتفاظ المصارف بنسبة عالية من الملاءة المصرفية يزيد من كلفة راس المال ،علاوة على ذلك، هذا يمثل تعطيل للموارد المالية المتاحة لها وعدم الاستفادة منها .
- 3- نوصي المصارف عينة البحث على الاهتمام بمؤشرات المخاطرة الائتمانية عن طريق تحليل اتجاهات السوق ومعرفة تغيرات اسعار الفائدة فضلا عن معرفة سلوك واذواق الزبائن ومدى تجنبهم للتقلبات في العوائد التي من المحتمل ان يتعرض لها المصرف والاستفادة من هذا التحليل من اجل تحسين عمل المصرف واستعماله لمصلحته.
- المصادر**
- اولاً: المصادر العربية:**
1. أبو شهاب، عزت هاني عزت، (2018)، " مدى فاعلية نموذج كيدا بالتنبؤ بالفشل المالي في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاعمال.
2. الاسدي، مرتضى عبد الحافظ مال الله، (2017)، "قياس اثر مخاطر(السيولة، الائتمان، ملاءة رأس المال) في درجة الأمان المصرفي"، دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2005-2015)، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد، العراق .
3. بثينة، رمادي، (2017)، "دور إدارة المخاطر في تعزيز الملاءة المصرفية لشركات التأمين
- دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين - LA CAAR وكالة أم البواقي-"، رسالة ماجستير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
4. بحيت، غالب شاكر، (2015)، "استخدام نموذج Sherrord للتنبؤ بالفشل المالي دراسة على عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2013-2009)"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (19) .
5. البديري، صلاح عامر ابو هونه، (2016)، " اثر كفاية رأس المال المصرفي على المخاطر والربحية والسيولة للمصارف دراسة في عينة من المصارف العراقية وفقاً لمقررات لجنة بازل " ، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الادارة والاقتصاد .
6. الجنابي، سعاد حسين محمد،(2014)، " تحليل الملاءة المصرفية وأنشطة التأمين بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية للمدة 2012 - 2001" ،بحث معادل ماجستير، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.
7. عبد الحميد، مناهل مصطفى ، كاظم، حسن عبد غزال ، (2020) ، "السيولة المصرفية وامكانية استثمارها في تعزيز الملاءة المصرفية لعدد من المصارف التجارية في العراق "، مجلة الاقتصاد والعلوم الادارية ، العدد 119 ، المجلد 26.
8. عبد الرضا، مصطفى سلام وحמיד، قاسم وعيال، علياء كاظم، (2019)، " المخاطرة الائتمانية وأثرها في ربحية الخدمات المصرفية الاسلامية دراسة تطبيقية في مصرفي ايلاف الاسلامي والوطني الاسلامي " مجلة جامعة بابل للعلوم البحتة والتطبيقية، ، العدد (6)، المجلد (27) .
9. عبد الستار، رجاء رشيد، (2008)، "الافصاح عن المعلومات المحاسبية واثرها في قياس اداء مصرف الرافدين باستخدام نسبة الملاءة "، مجلة الجامعة العراقية، العدد 3/30.
10. العززي، فيصل خلف ضاحي، (2011)، " الصعوبات القانونية الناشئة عن إفلاس شركات الأشخاص: دراسة مقارنة بين القانون الأردني والكويتي"، رسالة ماجستير، جامعة ال البيت، كلية القانون.

11. غزاري، عماد، صغيري، سيد علي، (2020)، " اثر الالتزام بمقررات لجنة بازل على الملاءة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية خلال المدة (2005-2017)، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد (2/ جزء 1)، المجلد 11.
12. كريمة، هبتون، منال، رزيق، (2015)، " دور تحليل الملاءة والمردودية في تحسين الاداء المالي لشركات التأمين " دراسة حالة الشركة الوطنية للتأمين SAA للمديرية الجهوية لتييزي وزو، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أوالحاج – البويرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
6. Muthoni, R. M. ،(2015)، "The effect of liquidity and solvency on the profitability of commercial banks in Kenya" ،(Doctoral dissertation ، University of Nairobi).
7. Mutumira ،A. M. ،(2019) ،"Effect of capital adequacy on the financial performance of insurance companies in Kenya" ،International Academic Journal of Economics and Finance ، 3(4).
8. Raj ،K. ،& Putri ،N. E. ،(2021) ، "THE INFLUENCE OF LIQUIDITY ،PROFITABILITY ، AND SOLVENCY ON BANKING STOCK PRICE LISTED ON IDX FOR THE 2015-2019 PERIOD" ، Journal of Management and Leadership ، 4(2).
9. Riyazahmed ،K. ،& Baranwal ،G. ، (2021) ،"Determinants of Credit Risk" ،International Journal of Accounting & Finance Review ،6(1).
10. Tabash ،M. I. ،& Hassan ،H. I. ،(2017) ،"Liquidity ،profitability and solvency of UAE banks: a comparative study of commercial and Islamic banks" ،Academy of Accounting and Financial Studies Journal ،21(2).
13. المالكي، زهراء ناجي عبيد، سعيد، أحمد محمد فهمي ، (2013)، "دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل (2و1) في المخاطر الائتمانية: دراسة حالة " ، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد (24)، المجلد الثامن.
14. محمد، سعاد عبد الفتاح، مبارك، مثال مرهون، بابان، رعد فاضل، (2013)، " قياس كفاية رأس المال "في المصارف الأهلية" دراسة تطبيقية في مصرف الاقتصاد للاستثمار والتمويل" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع و الثلاثون.
- المصادر الاجنبية:
1. Abba، G. O.، Okwa، E.، Soje، B.، & Aikpitanyi، L. N. ،(2018)، "Determinants of capital adequacy ratio of deposit money banks in Nigeria"، Journal of Accounting & Marketing، 7(2).
2. Acosta-González ،E. ،Fernández-Rodríguez ،F. ،& Ganga ،H. ،(2017) ، "Predicting corporate financial failure using macroeconomic variables and accounting data" Computational Economics ،53(1).
3. Datey ،R. ،& Tiwari ،K. ،(2014) ، "Basel III norms and Indian banks–A new definition of risk management" ، International Journal of Advanced Research ،2(7).
4. Isa ،W. ،& Mahardika ،M. C. ، (2021)،"Effect of Solvency and Liquidity on The Profitability of Property Companies Listed on The Sharia Stock Index 2018-202"،EKONOMIKA SYARIAH: Journal of Economic Studies ،5(2).
5. Mamahit ،E .،Y. ،&Sumiyarsih ، (2018)،" PENGARUH CAR ،NPL DAN ROA TERHADAP PENYALURAN KREDIT PADA BANK PEMERINTAH" ،Future Jurnal Manajemen dan Akuntansi Vol. 6 (1).